

تَعَاوُدُ أَلْيَاتِ التَّأْوِيلِ وَمُقَوِّمَاتِ التَّعْلِيلِ فِي نَقْدِ الْخِطَابِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ ابْنِ وِلَادٍ
(دِرَاسَةٌ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ مِنْ كِتَابِهِ الْإِنْتِصَارِ)

**Reasoning Synergy's Mechanisms of Interpretation and
Foundations in the Critique of the Grammatical Discourse by
Ibn Walad (Study of Some Issues From His Book – Al
intisaar)**

* ط/د محمد بن خريدة¹، د/ لهركرشو²

Mohammed Ben khridla¹, Lazhar Kerchou²

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي (الجزائر)

مخبر بحوث في الأدب الجزائري ونقده

University Echahid Hamma Lakhdar -El-Oued (Algeria)

Lazharkerchou@gmail.com¹ karimbasket96@gmail.com²

تاريخ النشر: 2021/09/02	تاريخ القبول: 2021/01/29	تاريخ الإرسال: 2020/11/07
-------------------------	--------------------------	---------------------------

مُلْحَصُ الْمَلِكِ

لَا يَتَمَارَى إِتْنَانٌ فِي أَنَّ إِسْنَادَ وَصْفِ الْأَيِّ خِطَابٍ يُؤُولُ إِلَى الْمَرْجِعِيَّةِ الَّتِي أَنْبَقَتْ مِنْهَا، وَيُرَدُّ إِلَى السِّيَاقِ الَّذِي أُنتِجَ فِيهِ، وَيُعْتَبَرُ بِالْفَضَايَا وَالْمَسَائِلِ الَّتِي يَطْرُقُهَا، فَإِذَا اسْتَمَرَّ هَذَا فَإِنَّ آرَاءَ النُّحَاةِ الْقُدَامَى وَمَقَالَتِهِمْ تُعَدُّ خِطَابًا نَحْوِيًّا، وَهُوَ كِبَافِي صُنُوفِ الْخِطَابَاتِ يَتَأَخَّرُ فِكْرُ إِسْنَادِيٍّ قَابِلٍ لِلْأَخْذِ وَالنَّقْدِ. وَالتَّمَدُّ مَهْمَا تَعَدَّدَتْ إِجْمَاهَاتُهُ وَاحْتَلَمَتْ غَايَاتُهُ يَبْقَى مُمَارَسَةُ تَحْلِيلِيَّةً تُوجِبُ عَلَى النَّاقِدِ التَّوَلُّيفَ بَيْنَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمَبْكَائِزِمَاتِ لِتَمَيِّزِ الْقَوِيِّ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالمْتَبُوعِ مِنَ المَدْفُوعِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَرْاءِ. وَهَذَا مَا يَتَعَبَّأُ الْمَقَالُ تَبْيِينَهُ فِي المُمَارَسَةِ النَّقْدِيَّةِ عِنْدَ ابْنِ وِلَادٍ فِي كِتَابِهِ الْإِنْتِصَارِ لِسَبِيئُوَيْهِ عَلَى المَبْرَدِ؛ مِنْ خِلَالِ إِتْرَازِ التَّعَاوُدِ بَيْنَ أَلْيَاتِ التَّأْوِيلِ وَمُقَوِّمَاتِ التَّعْلِيلِ.

الكلمات المفتاح: ابن ولاد، تأويل، علة، نقد، خطاب، تعاوُد.

Abstract:

Two do not compete that attributing a description of any discourse to the reference that emerges from it is referred to the context in which it was produced, and consider the issues and matters that it raises. If this is settled, the opinions and

* محمد بن خريدة: karimbasket96@gmail.com

articles of the ancient grammarians are grammatical, and like all kinds of discourse, it is the product of human thought that is negotiable and subject to criticism.

Criticism regardless of its multiple directions and goals, remains an analytical practice that requires the critic to synthesize a set of mechanisms to distinguish the strong from the weak, and the followed from the motivated from words and opinions. This is what the article aims to show through the critical practice of Ibn Walad in his book "The Victory of Siboyeh" over Al Mubarrad, by highlighting the synergy between the mechanisms of interpretation and the elements of reasoning.

Keywords: Ibn Walad, Interpretation, Reason, Criticism, Discourse, Synergy.



تصدير:

يمثل الكتاب لـ"سيبويه" (ت 180 هـ) قرآن النحو؛ نظرا لمركزته في المنظومة النحوية العربية؛ فلقد كان ولا زال المنهل الأول للدراسات اللغوية والنحوية قديما وحديثا. فالكتاب وما فيه من شرح وتحليل وتنظير لقواعد النحو العربي شغل حذاق النحويين واستفز قرائح المحققين فانقسموا إزاءه إلى فرق: فمنهم شارح لغوامضه، ومنهم مُعَرِّبٌ لأبيات شعره، ومنهم مُكْتَبِلٌ ومستدرك لفوائده، ومنهم معارض لآرائه وناقد لحتواه، ومنهم منافع ومنتصر له على نحو ما فعل "ابن ولاد التميمي" (ت 332 هـ) في كتابه: الانتصار لسيبويه على "المبرد" (ت 286 هـ) وهذا ما اصطلح عليه حديثا بـ"النقد النحوي".

والنقد النحوي كباقي صنوف النقود ممارسة فنية، وإجراء تفكيكي يُوجِبُ على الناقد التوليف بين مجموعة من الآليات لتميز القوي من الضعيف، والمتبوع من المدفوع من الأقوال والآراء. والمتأمل في كتاب الانتصار يرى أنّ "ابن ولاد التميمي" تصدّى لاعتراضات "المبرد النحوي" على "سيبويه" بالنقد والدحض والتفنيد عن طريق المعاضدة بين آليات التأويل ومقومات التعليل. الأمر الذي دعاني إلى صناعة هذه الورقة البحثية منطلقا من طرح جملة من التساؤلات يمكن صياغتها في النقاط الآتية:

- ما مفهوم "التعاضد" كمصطلح تبنّاه البحث؟
- كيف كان صاحب الانتصار يعاضد بين آليات التأويل ومقومات التعليل؟
- إلى أيّ مدى كان التعاضد بين آليات التأويل ومقومات التعليل بارزا وفعّالا في نقد اعتراضات "المبرد النحوي"؟

كل هذه التساؤلات تطمح هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عنها من خلال تناول العناصر التالية:

أولاً: مَقاصِدُ العُنُونِ

العنوان وسَمٌّ للبحث، وصيغة مختزلة لأفكار الباحث، ودال مرَّكب من مفاهيم لا يتأتى ذرُّهُ مدلولاتها إلا بتفكيكها وعرضها في صورة منفصلة يُرادُّ من خلالها الإعراب عن مقاصد العنوان. والمفاهيم التي ستفصح عن مقاصد عنوان هذا البحث يمكن عرضها فيما يلي إجمالاً ثم تفصيلاً: التَّعاضُدُ - آليات التَّأويلِ النَّحويِّ - مَقَوِّمَاتُ التَّعْلِيلِ النَّحويِّ.

(1) التَّعاضُدُ

ينطلق القصد في تبين معنى (التعاضد) كمصطلح تبناه البحث من خلال استعراض الحمولة الدلالية للمادة المعجمية (عضد)؛ إذ التَّعاضُدُ في مَعْنَاهِ المَعْجَمِيِّ مُشْتَقٌّ مِنَ العَضْدِ وهو إِسْمٌ عَضْوٍ في الجِسْمِ مَا بَيَّنَّ المَرْفِقَ وَالْكَتِفَ، إِلاَّ أَنَّهُ قَدْ يُسْتَعَارُ مِنْهُ مَعَانٍ أُخْرَى تَدَوَّرُ دَلَالَتُهَا المَحْوَرِيَّةُ حَوْلَ المَعْنَوِيَّةِ وَالْفُؤَّةِ¹، ومنها: «العَضْدُ: الفُؤَّةُ؛ لِأَنَّ الإنسانَ إِذَا يَفْؤَى بِعَضْدِهِ فَسَمِّيَتْ الفُؤَةُ بِهِ. وَفُلَانٌ يَعْضُدُ فُلَانًا أَي؛ يُعِينُهُ. وَالإِعْضَادُ: التَّقْوِي وَالإِسْتِعَانَةُ وَعَاضِدِي فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ أَي؛ أَعَانَنِي وَالْمَعَاضِدَةُ: المَعَاوَنَةُ»². ولتحقيق "التعاضد" يستلزم وجود طرفين، ومنه: «عَضْدُ الرَّحْلِ: حَشْبَتَانِ لِرَيْفَتَانِ بِالْوَاسِطَةِ. وَعِضَادَةُ البَابِ مَسْكَاةُ اللِّدَانِ يُطَبَّقُ البَابُ عَلَيْهِمَا. وَالْعَاضِدُ: الَّذِي يَلْزَمُ جَانِبَ الإِبِلِ وَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ عَاضِدَيْنِ؛ لِأَنَّ السَّوَاقَ حَلَفَهَا وَالْعَاضِدَيْنِ مِنْ جَانِبَيْهَا»³.

وجاء تحقيق معنى التعاضد إنجازاً في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: (قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِأَيَاتِنَا أَنْتُمْ وَمَنْ أَتَّبِعُكُمْ مَا عَلَيُونَ) [القصص/35]. جاء في التفسير معنى (فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا) أَي؛ «أَرْسَلْهُ مَعِيَ حَتَّى يُعَاضِدُنِي عَلَى إِظْهَارِ الحُجَّةِ وَالبَيَانِ»⁴. ومعنى (سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ) أَي؛ «سَنَقْوِي أَمْرَكَ وَنُعَزِّزُ جَانِبَكَ بِأَخِيكَ»⁵.

من خلال المعاني والدلالات التي أفصح عنها المدخل المعجمي (عضد)، ومما أبان عنه تفسير آي التنزيل الحكيم يمكن الخلوص إلى أن معنى "التعاضد" المقصود في هذا البحث هو التعاون والتَّقْوِي القائم بين آليات التَّأويلِ ومَقَوِّمَاتِ التَّعْلِيلِ في الممارسة النقدية النَّحوية عند "ابن ولاد التميمي".

(2) آليات التَّأويلِ النَّحويِّ

يُعرّف التأويل "interpretation" في الصّرح النحوي العربي بأنه: «حمل النص على غير ظاهره ليصحيح المعنى أو الأصل النحوي»⁶. أو هو: «صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأنّ النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه»⁷. أو هو: «لجوء جمهور النحاة إلى تفسير القاعدة النحوية أو أمط التعمير في العربية بتأويل التعريف والتنكير، والحبر والإنشاء، والوصف والجمود والاشتقاق، والتبوت والانتقال وغيرها لتتناسب وأصل القاعدة»⁸.

كل هذه التعريفات تُقر بأنّ التأويل النحوي كان بمثابة جهاز إجرائي يتحقق وجوده على مستوى الأجرأة والتطبيق عبر جملة من الآليات استنبطها الباحثون المحدثون من خلال استقراءهم مصنفات النحاة القدامى، ورصدهم المواضيع التي أُستعمل فيها التأويل عمليا من لدن النحويين القدامى، ومن تلك الآليات: الحذف والتقدير، والزيادة، والتحريف، والتقديم والتأخير، والفصل، والحمل على المعنى⁹، والحمل على الموضوع، والحمل على التوهم، والحمل على الحكاية، والعوامل المعنوية¹⁰، والنيابة، والتضمن والفك، والسبب¹¹، وغيرها.

(3) مَقَوِّمَاتِ التَّعْلِيلِ النُّحَوِيِّ

يُقصد بالتعليل في النحو العربي: «تفسير الظاهرة اللغوية والتعود إلى ما وراءها وشرح الأسباب والعلة التي جعلتها على ما هي عليه»¹². وبلوغ ذلك اعتمد النحاة العرب على عدة مقومات؛ وهي في الأصل علل وأسباب علل بها النحاة ظواهر اللغة، وهي كثيرة، مثل: إثارة الخفة، وكثرة الاستعمال، والمعنى، وأمن اللبس، والعض، وطول الكلام، والعدل والاستغناء¹³، والنظير، ودلالة الحال، والتغليب، والتوكيد، وغيرها كثير...¹⁴.

ثانيا: **مَادِحٌ مِنْ تَعَاضِدِ آيَاتِ التَّأْوِيلِ وَمَقَوِّمَاتِ التَّعْلِيلِ فِي الممارسةِ التَّقْدِيرِيَّةِ عِنْدَ "ابنِ ولادٍ"**

سبقت الإشارة إلى أنّ آيات التّأويل ومقوّمات التعليل في الدرس النحوي العربي القديم كثيرة ومتعددة، وكتاب الانتصار لصاحبه "ابن ولاد التميمي" الذي حوى مائة وثلاثا وثلاثين مسألة يشتمل على معظمها، بيد أنّ هذا البحث ليس غرضه دراسة كلّ المسائل، ولا إصابة جميع الآليات والمقومات؛ وإنما يروم إلى استخراج بعضها والمزاوجة بينها على سبيل التعاضد كما سيتضح فيما يلي على السبيل الإجمال ثم التفصيل: **تَعَاضُدُ آيَةِ التَّأْوِيلِ بِالْحَدْفِ وَعِلَّةُ أَمْنِ اللُّبْسِ - تَعَاضُدُ آيَةِ التَّأْوِيلِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ وَعِلَّةُ مَعْنَى - تَعَاضُدُ آيَةِ التَّأْوِيلِ بِالتَّضْمِينِ وَعِلَّةُ نَظِيرٍ - تَعَاضُدُ آيَةِ التَّأْوِيلِ بِالْحُمْلِ عَلَى المَعْنَى وَعِلَّةُ كَثْرَةِ الاستعمال.**

1) تَعَاضُدُ آلِيَةِ التَّأْوِيلِ بِالْحَذْفِ وَعِلَّةُ أَمْنِ اللَّبْسِ

التأويل بالحذف من أهم تقنيات التأويل وأكثرها شيوعاً في كتب النحاة القدامى وخاصة التي تتناول مسائل لغوية ونحوية تحتاج إلى تخرّيج وتأويل في الإعراب ونحوه؛ لذلك كان الحذف من بين الوسائل التأويلية التي عوّل عليها النحويون في تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرّف الإعرابي إلى جانب التقدير والزيادة والتحرّيف¹⁵.

هذا، وقد قيّد النحويون ظاهرة الحذف في اللغة العربية بشروط؛ منها ما ينبغي على المتكلم مراعاتها أثناء الحذف، ومنها ما ينبغي على النحوي استحضارها أثناء تأويل المحذوف وأهمها شرطان: فأما الشرط الأول ما ذكره "ابن جني" (ت 392 هـ) في قوله: «قَدْ حَذَفْتُ الْعَرَبُ الْجُمْلَةَ وَالْمَقْرَدَ وَالْحَرْفَ وَالْحَرْكَةَ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ عَلَيْهِ، وَإِلَّا كَانَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنْ تَكْلِيفِ عِلْمِ الْعَيْبِ فِي مَعْرِفَتِهِ»¹⁶، والدليل على المحذوف؛ إمّا دليل مقالي (لساني) يستدل عليه من السياق اللغوي وبنية التركيب "syntactic structure"، كقولك لمن قال: مَنْ أَضْرِبُ؟ زيّداً، إذ التقدير: إِضْرِبْ زَيْدًا، وإمّا دليل حالي (خارج لساني) يُسْتَدَلُّ عليه من السياق التداولي "pragmatic context" وملازمات الاستعمال؛ كقولك لمن رأته رفع سوطاً: زيّداً، على إضمار إِضْرِبْ، أي: إِضْرِبْ زَيْدًا¹⁷.

وأما الشرط الثاني فهو أمن اللبس؛ لأنّ الأصل في الكلام الإفادة، والإفادة تكون عند أمن اللبس، ولكن إذا أمن اللبس فلا مانع من الترخّص في العدول عن الأصول واللجوء إلى الحذف في ظل حماية القرائن الدالة على القصد¹⁸. وهذا ما يجعل الحذف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلة أمن اللبس التي تُعَدُّ: «مَنْ الْعَلَلِ الدَّلَالِيَّةِ وَالْأَسَاسِيَّةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَهِيَ عِلَّةٌ مُوجِبَةٌ فَكُلُّ مَا يُؤَدِّي إِلَى لُبْسٍ فِي الْمَعْنَى يَنْبَغِي أَنْ يُبْتَعَدَ عَنْهُ»¹⁹.

ولما كان الحذف إجراءً تأويلياً قيماً عند النحويين القدامى فإنّ "ابن ولاد التميمي" لم يجد بُدّاً من استخدامه في ممارسته النقدية، ويمكن أن نعرض لذلك المسألة الرابعة والثلاثين من مسائل "الانتصار" التي انعقد موضوعها حول (الإخبار عن أسماء الذوات بالمصادر)، وفيما يلي فضل بيان:
أ- خطاب سيبويه: «وَأَمَّا لَهُ صَوْتٌ جَمَارٍ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ صَوْتٌ جَمَارٍ لَيْسَ الصَّوْتُ الْأَوَّلُ، وَإِنَّمَا جَارَ لَكَ رَفْعُهُ عَلَى سِعَةِ الْكَلَامِ، كَمَا جَارَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ»²⁰.

ب- خطاب المبرد: «وَلَا أَرَى هَذَا كَمَا قَالَ (...) وَالْوَجْهُ عِنْدِي فِي قَوْلِهِ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرٌ أَنْ يَكُونَ مَا أَنْتَ إِلَّا صَاحِبُ سَيْرٍ ثُمَّ حُذِفَ»²¹ أي؛ حُذِفَ المَضَافُ وهو (صاحب) وحلَّ المضاف إليه محلَّه وهو (سیر).

من الواضح أنَّ "المبرد النحوي" يعترض على "سيبويه" في المثال الذي أورده وهو: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ)، إذ سیر مصدر؛ «والمصدرُ هُوَ حَدَثٌ مُجَرَّدٌ فَلَا يُجْبَرُ بِهِ عَنْ إِسْمِ الدَّاتِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُقُولَ: زَيْدٌ أَنْطَلَقَ وَمُحَمَّدٌ رَكَضٌ وَحَالِدٌ بُكَاءٌ؛ لِأَنَّ زَيْدًا لَيْسَ أَنْطَلِقًا وَمُحَمَّدًا لَيْسَ رَكَضًا وَحَالِدًا لَيْسَ بُكَاءً»²² وعليه؛ فإنَّ (سیرًا) ليس (أنت) فلا يصح الإخبار به.

ج- نقد ابن ولاد: يرى "ابن ولاد التميمي" بأنَّ "المبرد النحوي" في هذه المسألة لم يأت بخلاف ولا ردِّ، ولا قدح في مذهب "سيبويه" وإنما حمل كلام "سيبويه" على ظاهره؛ فعندما رأى أنَّ "سيبويه" أعطى مثالا وهو: (ما أنت إلا سیر) ولم يُثبِّعْهُ بتأويل أو تعليل يوضحان قصده ظنَّ أنَّ قوله قولٌ من ذهب إلى أنَّه لم يحدف منه شيء، فأضاف هذا التأويل (التأويل على حذف المضاف) إلى نفسه وجعله مذهبا ظفر به²³. الأمر الذي حتَّ "ابن ولاد التميمي" على ارتياد عملية التأويل بغية الإعراب عن قصد "سيبويه"، وإجلاء حقيقة مذهبه، والانتصار له، وفيما يلي تفصيل ذلك:

للشروع في عملية التأويل فإنَّ "ابن ولاد التميمي" يعتمد على آلية التأويل بالحدف ويمكن استنباط ذلك من خلال قوله: «وَمَذْهَبُ سَيْبَوِيهِ إِذَا رَفَعَ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي قَوْلِهِمْ: لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ جِمَارٍ أَنَّهُ عَلَى سِعَةِ الْكَلَامِ وَعَلَى إِزَادَةِ مِثْلِ [أي أصل الكلام: لَهُ صَوْتٌ مِثْلُ صَوْتِ جِمَارٍ] وَهُوَ نَظِيرٌ (وَاسْتَأْذِنَ الْقُرْبِيَّةَ) [يوسف/82] فِي حَذْفِ الْأَهْلِ وَإِقَامَةِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَ الْمَضَافِ وَكَذَلِكَ (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ) عَلَى سِعَةِ الْكَلَامِ أَيْضًا إِذَا رَفَعَ، وَمَعْنَاهُ: مَا أَنْتَ إِلَّا دُو سَيْرٌ»²⁴، و(دُو) اسم موصول بمعنى صاحب واقع موقع المضاف، فلَمَّا حُذِفَ أُقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَهُوَ (سَيْرٌ) وَأَخَذَ حُكْمَهُ الْإِعْرَابِي فِي الرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ.

إنَّه من خلال تأويل "ابن ولاد" يمكن استنباط نتيجة مهمة ودقيقة إذ يحتمل أنَّ "المبرد النحوي" قد غفل عنها، وهي أنَّ كلام "سيبويه" فيه حمل مثال على مثال في معنى الحكم، أي حمل حكم (لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ جِمَارٍ) على (ما أنت إلا سیر) في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وترك "سيبويه" فهم فحوى كلامه ومعناته للمخاطب؛ «لَأَنَّ هَذَا بِمِثْلِ لَا يُلْبَسُ»²⁵.

هذا، والنحويون قد يعضد رأيهم رأي بعض تأييدا للحكم وتقوية للمذهب، فإذا صحَّ هذا؛ فإنَّ "أبا سعيد السيرافي" (ت 368 هـ) في شرحه قول سيبويه السابق: (وَأَمَّا لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ جِمَارٍ فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ

صَوْتٌ جَمَارٍ لَيْسَ الصَّوْتُ الْأَوَّلُ وَإِنَّمَا جَاَزَ لَكَ رَفْعُهُ عَلَى سِعَةِ الْكَلَامِ، كَمَا جَاَزَ لَكَ أَنْ تُقُولَ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرٌ) يقدم تأويلا يعزز تأويل "ابن ولاد" مُسْتَعْمِلًا مصطلح الإضمار بدل الحذف، فهو يقول شارحا: «يُرِيدُ [يعني سيبويه] أَنَّ جَوَازَهُ عَلَى إِضْمَارِ (مثل) كِإِضْمَارِكَ فِي (وَأَسْأَلُ الْقُرَيْبَةَ) [يوسف/82] عَلَى مَعْنَى أَهْلِ الْقُرَيْبَةِ وَكَإِضْمَارِكَ وَمَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرٌ أَيْ؛ إِلَّا صَاحِبُ سَيِّرٍ»²⁶.

ولما كان الحذف مقيدا بالدليل وأمن اللبس فإن "ابن ولاد" الناقد لم يغفل عن هذا في نشاطه التأويلي؛ فأما من جهة الدليل فهو يقول: «وَقَوْلُ سَيْبَوَيْهِ إِنَّ رَفْعَهُ عَلَى سِعَةِ الْكَلَامِ كَمَا جَاَزَ لَكَ أَنْ تُقُولَ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرٌ دَلِيلٌ عَلَى الْحَذْفِ، لِأَنَّ الْجَاَزَ وَسِعَةَ الْكَلَامِ كُلَّهُ مَحْدُوفٌ مِنْهُ»²⁷، وهذه الحقيقة أقر بها "ابن جني" في معرض حديثه عن المجاز حيث قال: «وَمِنْ الْجَازِ كَثِيرٌ مِنْ بَابِ الشَّجَاعَةِ فِي اللَّغَةِ: مِنْ الْحُدُوفِ، وَالزِّيَادَاتِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، وَالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى وَالتَّحْرِيفِ»²⁸.

إذًا، فسعة الكلام في قول "سيبويه" اعتبرها "ابن ولاد التميمي" قرينة لفظية ودليلا لسانيا على أن قصد "سيبويه" وإفهامه في قوله: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرٌ) مبني على حذف المضاف وهذا يعزى إلى مقولتين أساسيتين: أولهما أن «العَرَبُ تَحْدِفُ إِذَا كَانَ فِيهَا أَثَرٌ دَلِيلٌ عَلَى مَا أَلْقُوا»²⁹، وثانيهما أن «حَدَفَ الْمَضَافَ كَثِيرٌ وَاسِعٌ (...) وَهُوَ ضَرَبٌ مِنَ الْإِتْسَاعِ»³⁰.

وأما من جهة أمن اللبس؛ فإن "ابن ولاد التميمي" في تأويله ارتكز على علة أمن اللبس التي تعتبر أقوى مسوغات الحذف ومبرراته، ويمكن إثبات هذا عند سرد قوله الآتي: «لَأَنَّكَ إِذَا تَسَنَّدُ الْوَصْفَ أَوْ الْحَبْرَ إِلَى شَيْءٍ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِسِوَاهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مُلْبِسٍ عَلَى الْمُخَاطَبِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: بَنُو فُلَانٍ تَطَّوَّهُمُ الطَّرِيقُ: فَأَسْتَدُوا هَذَا الْفِعْلَ إِلَى الطَّرِيقِ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِأَهْلِ الطَّرِيقِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ هَذَا الْبَابِ؛ إِذَا هُوَ عَلَى الْحَذْفِ وَالْإِحْتِصَارِ إِذَا زَالَ اللَّبْسُ وَأَمِنْ»³¹.

2) تَعَاضُدُ آيَةِ التَّأْوِيلِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ وَعِلَّةُ مَعْنَى

يعد التأويل بألية التقديم والتأخير من أكثر الوسائل التأويلية استعمالا في البحث النحوي القديم؛ إذ كان النحاة القدامى يلجأون إلى هذه الوسيلة من أجل تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب³²، لذلك فالتأويل بالتقديم والتأخير قد يصطلح عليه بتأويل الرتبة أو الموقع.

والرتبة تعني: «أَنْ يَكُونَ لِلْكَلِمَةِ مَوْقِعٌ مَعْلُومٌ بِالتَّسْبِيَةِ لِصَاحِبِيهَا؛ كَأَنْ تَأْتِيَ سَابِقَةً لَهَا أَوْ لِأَحَقَّةً، فَإِذَا كَانَ هَذَا الْمَوْقِعُ ثَابِتًا سُمِّيَتْ الرُّتْبَةُ مَحْفُوظَةً، وَإِذَا كَانَ الْمَوْقِعُ عُرْضَةً لِلتَّغْيِيرِ سُمِّيَتْ الرُّتْبَةُ غَيْرَ مَحْفُوظَةً»³³. وعليه قسم النحويون رتبة المواقع في التركيب العربي إلى: الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة.

فَأَمَّا الرُّبُوبَةُ الْمُحْفُوظَةُ «فَهِيَ الَّتِي لَوْ اِحْتَلَّتْ لاحتلَّ التَّركِيبُ بِاِحْتِلاهَا. وَمِنْ أُمَّتَلَتْهَا فِي التَّركِيبِ العَرَبِيِّ: تَقَدَّمَ المَوْصُولُ عَلَى الصِّلَةِ، وَالمَوْصُوفُ عَلَى الصِّفَةِ، وَتَأَخَّرَ البَيَانُ عَلَى المَبَيِّنِ وَالمَغْطُوفُ عَلَى المَغْطُوفِ عَلَيْهِ، وَالتَّوَكُّيدُ عَنِ المَوْكَّدِ وَالبَدَلُ عَلَى المَبْدَلِ، وَالتَّمْيِيزُ عَلَى الفِعْلِ وَنَحْوِهِ...»³⁴.

وَأَمَّا الرُّبُوبَةُ غَيْرُ المَحْفُوظَةِ فَهِيَ بِخِلَافِ الرُّبُوبَةِ المَحْفُوظَةِ؛ فَإِذَا كَانَتِ الرُّبُوبَةُ المَحْفُوظَةُ فِيهَا نَوْعٌ مِنَ التَّقْيِيدِ وَالاِتِّزَامِ وَالمَوْجُوبِ، فَإِنَّ الرُّبُوبَةَ غَيْرَ المَحْفُوظَةَ فِيهَا نَوْعٌ مِنَ التَّجَوُّزِ وَالتَّصَرُّفِ فِي مَوَاقِعِ الكَلِمَاتِ. وَمِنَ الرُّبُوبِ غَيْرِ المَحْفُوظَةِ فِي كَلَامِ العَرَبِ: «رُبُوبَةُ المَبْتَدَأِ وَالحَبَرِ وَرُبُوبَةُ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ بِهِ، وَرُبُوبَةُ الضَّمِيرِ وَالمَرْجِعِ، وَرُبُوبَةُ الفَاعِلِ وَالتَّمْيِيزِ بَعْدَ نِعَمٍ وَرُبُوبَةُ الحَالِ وَالفِعْلِ المَتَصَرِّفِ، وَرُبُوبَةُ المَفْعُولِ بِهِ وَالفِعْلِ، وَنَحْوِهِ...»³⁵.

وَأَمَّا عِلَّةٌ مَعْنَى فَهِيَ مِنَ العِلَلِ الَّتِي اعْتَنَى بِهَا النُّحَاةُ القَدَامِيُّ أَيْمًا عُنَايَةً فِي دِرَاسَتِهِمُ الظَّوَاهِرَ اللُّغَوِيَّةَ؛ إِذْ لَمْ تَكُنْ نَظَرَةُ النُّحَوِيِّينَ العَرَبِ الأَوَائِلَ لِلنِّظَامِ اللُّغَوِيِّ العَرَبِيِّ نَظَرَةً صَوْرِيَّةً شَكْلِيَّةً تَتَوَقَّفُ عِنْدَ حُدُودِ البَنِيَّةِ السُّطْحِيَّةِ لِلقَوْلِ، وَتَكْتَفِي بِظَاهِرِ اللفظِ، وَتَقْتَنِعُ بِالدَّالِ؛ بَلْ كَانُوا يِرَاعُونَ فِي صِنَاعَتِهِمُ النُّحَوِيَّةِ المَعْنَى فِي جَمِيعِ مَسْتَوِيَّاتِهِ: الصَّوْتِيَّةِ، وَالصَّرْفِيَّةِ، وَالنُّحَوِيَّةِ وَالدَّلَالِيَّةِ وَالسِّيَاقِيَّةِ، حَتَّى حَادَا بِهَمِّ الأَهْتِمَامِ بِالمَعْنَى لِلجُوءِ إِلَى التَّأْوِيلِ³⁶؛ فَلَقَدْ كَانِ «التَّأْوِيلُ النُّحَوِيُّ يَدُورُ فِي فَلَكَ حَمَلِ النَّصِّ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ لِتَصْحِيحِ المَعْنَى أَوْ الأَصْلِ النُّحَوِيِّ»³⁷.

هَذَا، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ "ابن وِلَادِ التَّمِيمِي" فِي مِمَارَسَتِهِ النُّقْدِيَّةِ تَجَاهَ آراءِ "المَبْرَدِ النُّحَوِيِّ" آليَّةَ التَّأْوِيلِ بِالرُّبُوبَةِ مَعَ عِلَّةٍ مَعْنَى، وَيَمَكِّنُ أَنْ نَلْحَظَ ذَلِكَ فِي المَسْأَلَةِ الثَّانِيَّةِ وَالعَشْرِينَ الَّتِي يَتَمَحَوَّرُ مَوْضُوعُهَا حَوْلَ قَضِيَّةِ (تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ عَنِ عَامِلِهِ إِذَا كَانَ العَامِلُ فِعْلًا مَتَصَرِّفًا). وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ مِنَ المَسْأَلَاتِ الخِلَافِيَّةِ بَيْنَ نُّحَاةِ البَلَدِيَّينَ (الكُوفَةِ وَالبَصْرَةِ)؛ حَيْثُ ذَهَبَ بَعْضُ الكُوفِيِّينَ إِلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ وَوَأَقْفَهُمُ مِنَ البَصْرِيِّينَ "أَبُو عِثْمَانَ المَازِنِي" (ت 247 هـ) وَتَلْمِيزَهُ "المَبْرَدِ النُّحَوِيِّ" بَيْنَمَا ذَهَبَ أَكْثَرُ البَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَعَلَى رَأْسِهِمُ إِمَامُهُمُ "سَيَّوِيَّة"³⁸، لِذَا كَانَتِ هَذِهِ المَسْأَلَةُ مِنَ بَيْنِ المَسْأَلَاتِ الَّتِي غَلَطَ فِيهَا "المَبْرَدُ" "سَيَّوِيَّة"، وَمَا كَانَ مِنَ "ابن وِلَادِ التَّمِيمِي" فِي كِتَابِهِ "الانتصار" إِلَّا الانتصارَ لِرَأْيِ "سَيَّوِيَّة"، وَفِيمَا يَلِي تَفْصِيلَ ذَلِكَ:

أ- خُطَابُ سَيَّوِيَّة: «لَا يُقَدَّمُ المَفْعُولُ فِيهِ [يَقْصِدُ التَّمْيِيزَ] فَتَقُولُ: مَاءٌ إِمْتَلَأْتُ...»³⁹.

ب- خُطَابُ المَبْرَدِ: «اعْلَمْ أَنَّ التَّنْبِيْنَ [يَعْنِي التَّمْيِيزَ] إِذَا كَانَ العَامِلُ فِيهِ فِعْلًا جَازَ تَقْدِيمُهُ لِتَصَرُّفِ الفِعْلِ فَقُلْتَ: تَقَعَّقْتُ شَحْمًا، وَتَصَبَّبْتُ عَرَقًا. فَإِنَّ شَيْئًا قَدَّمْتَ، فَقُلْتَ: شَحْمًا تَقَعَّقْتُ وَعَرَقًا تَصَبَّبْتُ وَهَذَا لَا يُجِيزُهُ سَيَّوِيَّة»⁴⁰. وَلِدَعْمِ رَأْيِهِ اسْتَدَلَّ "المَبْرَدُ" بِالنَّقْلِ (السَّمَاعِ) المَتَمَثِّلِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَ تَهْجُرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا *** وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

موطن الشاهد في قوله (نفسًا)؛ حيث قدم الشاعر (نفسًا) وهي واقعة موقع التمييز على العامل المتصرف وهو الفعل (تطيب) ⁴¹.

ج- نقد ابن ولاد: « وإنما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهها، لأن لفظها جاء على غير معناها، وذلك أن اللفظ لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل، لأنك إذا قلت: زيد حسن وجهًا، فالحسن في المعنى للوجه، وكذلك تصببت عرقًا إنما التصبب في المعنى للعرق فلما كان معناه على غير لفظه لم يجر تصرفه وكان أصعب بما لفظه على معناه...» ⁴².

يتبين من خلال هذا الكلام أن "ابن ولاد التميمي" ينظر إلى قضية تقديم التمييز عن عامله من خلال مستويين: أولهما مستوى المبنى وثانيهما مستوى المعنى.

فأما مستوى المبنى فيتمثل في البنية السطحية للقول "surface structure" (وجهًا وعرقًا) في الأمثلة التي أوردها "ابن ولاد التميمي" تشغل موقع التمييز من حيث المبنى.

وأما مستوى المعنى فيتمثل في البنية العميقة "deep structure"؛ إذ (وجهًا وعرقًا) في الأصل فاعل؛ فأصل التركيب (زيد حسن وجهًا) هو: حسن وجه زيد، وأصل التركيب (تصببت عرقًا) هو: تصببت عرقًا. يوضح "أبو بكر بن السراج" (ت 316 هـ) ذلك بقوله «الأمم التي تُنصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى وفعل والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحماً، وتصببت عرقًا، وطبت بذلك نفسًا، وإمثالاً الإناء ماءً وضفت به ضرعًا، فالماء هو الذي ملأ الإناء والنفس هي التي طابت والعرق هو الذي تصببت فلفظه لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل» ⁴³.

فهذا التأويل للأمثلة الذي قدمه "ابن ولاد التميمي" فيه مراعاة للأصل، واستبطان أصل بنية الملفوظ من أهم وظائف التأويل النحوي؛ إذ يسعى النحوي من خلاله إلى رد اللفظ إلى أصله، والأصل هنا معنى نحوي وظيفي خاص والمتمثل في الفاعلية ⁴⁴، والفاعلية بما أنها معنى فقد اعتمده صاحب "الانتصار" في تعليقه، فكان المعنى علة تمنع تقديم التمييز عن عامله، وهو قصد "سيبويه" من المنع؛ إذ التمييز في أصله بنيته العميقة فاعل، وهذا ما يجلي فاعلية المعنى وقيمه الاستدلالية "inferential value" في عمليتي التأويل والتعليل؛ إذ «اللجوء في تخريج الأمثلة إلى المعنى إجابة محمود في التحليل النحوي، يرى بعدد بُعدًا ظاهرًا سطحيًا وبعدها أحرر كافيًا عميقًا وهو المعنى، والمعنى هنا يكون مسؤولاً عن تقديم النموذج النحوي المعين للمثال المحتمل» ⁴⁵. والنموذج المؤول "interpreted model" الذي أفرزته عملية التأويل يقوم

على مفهوم الرتبة المحفوظة؛ ذلك أنّ التمييز في التركيب العربي يقع ضمن الرتب المحفوظة التي يحتل بها التركيب باختلال موقعها⁴⁶.

ومعروف في التركيب الإسنادي الفعلي "verbal compound" أنّ الفاعل لا يتقدم الفعل؛ لهذا وجب تأخير التمييز ومنع تقديمه، وهذا ما صرح به "ابن جني" تحت فصل التقديم والتأخير قائلا: «وَمَا يُفْبَحُ تَقْدِيمُهُ الْإِسْمَ الْمَمَيَّرُ وَإِنْ كَانَ النَّاصِبُ فِعْلًا مُتَّصِرًا، فَلَا تُجْرُ سَحْمًا تَفْقَاطًا، وَلَا عَرَفًا تَصَبُّبًا (...) فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَمَيَّرِ إِذْ كَانَ هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْفِعْلِ»⁴⁷. وفي السياق ذاته يقول "ابن يعيش" (ت 643 هـ): «أَلَا تَرَى أَنَّ النَّصْبَ فِي قَوْلِكَ تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَفًا وَتَفَقَّأَ سَحْمًا فِي الْحَقِيقَةِ لِلْعَرَقِ وَالتَّفَقُّؤِ لِلشَّحْمِ وَالتَّقْدِيرِ: تَصَبَّبَ عَرَقٌ زَيْدٌ وَتَفَقَّأَ سَحْمُهُ فَلَوْ قَدَّمْنَاهُمَا لَأَوْفَعْنَاهُمَا مَوْقِعًا لَا يَقَعُ فِيهِ الْفَاعِلُ لِأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا قَدَّمْنَاهُ خَرَجَ عَنَّا أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا، وَكَذَلِكَ إِذَا قَدَّمْنَاهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِي تَقْدِيرِ فَاعِلٍ نَقَلَ عَنْهُ الْفِعْلُ إِذَا كَانَ هَذَا مَوْضِعًا لَا يَقَعُ فِيهِ الْفَاعِلُ»⁴⁸.

وأما البيت الشعري الذي استدلل به "المبرد النحوي" إثباتا لما ذهب إليه فهو كما قال "ابن ولاد التميمي": "ليس يوجد كثيرا في الشعر، ويؤيد هذا الحكم الاستقرائي "أبو البركات بن الأنباري" (ت 577 هـ) في سياق جوابه عن أدلة الكوفيين بقوله: «وَلَوْ قَدَّرْنَا مَا ذَكَرْتُمُوهُ فَإِنَّمَا جَاءَ فِي الشِّعْرِ قَلِيلًا عَلَى طَرِيقِ الشُّدُودِ؛ فَلَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ»⁴⁹.

هذا، ومعلوم أنّ منهج نحاة البصرة في القياس يقوم على معيار الكثرة والاطراد، وأما الشاذ فلا يعتدون به في أقيستهم، فكان من أصولهم: «إِذَا شَدَّ شَيْءٌ فِي بَابٍ لَمْ يُجْعَلْ أَصْلًا يُقَاسُ عَلَيْهِ»⁵⁰ هذا من جهة، ومن جهة أخرى البيت الشعري مردود ومدفوع في روايته من حيث المتن، يوضح "أبو سعيد السيرافي" المعنى بقوله: «وَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدُوهُ، فَإِنَّ الرِّوَايَةَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا (وَمَا كَانَ نَفْسٌ بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ) وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ»⁵¹.

(3) تَعَاوُدُ آلِيَةِ التَّأْوِيلِ بِالتَّضْمِينِ وَعِلَّةُ نَظِيرِ

التأويل بالتضمن نمط له مكانة وقيمة كبيرتان في البحث النحوي القديم؛ فقد وجد "ابن جني" «من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضحما (...) فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأئس بها والفقاهة فيها»⁵².

هذا، ويقول "ابن هشام الأنصاري" (ت 761 هـ) عن التضمين: «فَدُّ يُشْرِيُونَ لَفْظًا مَعْنَى لَفْظٍ فَيُعْطَوْنَهُ حُكْمَهُ وَيُسَمَّى تَضْمِينًا»⁵³. ويعرفه مجمع اللغة العربية بالقاهرة - متمثل في أعضائه -: «هُوَ أَنْ يُؤَدِّي فِعْلٌ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ فِي التَّعْبِيرِ مُؤَدَّى فِعْلٍ آخَرَ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ فَيُعْطَى حُكْمَهُ فِي التَّعْدِيَةِ وَاللُّزُومِ»⁵⁴.

إذًا؛ فالتضمين بوصفه آلية تأويلية نحوية يقوم على عملية حمل معنى فعل على معنى فعل آخر مما ينتج عن ذلك اشتراك الفعلين في الحكم النحوي عينه على سبيل التعدية أو اللزوم فبالتضمين يصبح الفعل اللازم متعديا والمتعدي لازما.

وأما علة نظير فترتبط بنوع من أنواع الحمل والمسمى بالحمل على التظير؛ والحمل على التظير يكون إمّا في اللفظ أو المعنى أو فيهما معا، ونؤثر هنا المعنى لعلاقته بالموضوع، ومن ذلك حمل النحاة (غير) على معنى (ما)، حيث جاز قولهم: غيرُ قائمِ الزيدانِ، حملا على قولهم: ما قائمُ الزيدانِ لاشتراك (غير) و(ما) في معنى النفي؛ ولولا ذلك لم يجز، لأنَّ المبتدأ إمّا أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يسدُّ مسدَّ الخبر⁵⁵.

لقد اعتمد "ابن ولاد التميمي" على آلية التضمين وعلة نظير في الدفاع عن رأي "سيبويه" في عدة مسائل من كتاب "الانتصار" نذكر منها ما جاء في المسألة الرابعة التي أُبرِمَ موضوعُ الخلاف فيها بين "سيبويه" و"المبرد" حول (نزع الخافض) في قولهم: نُبِئْتُ زَيْدًا. وفيما يلي إيضاح مضمون ذلك:

أ- خطاب سيبويه: يقول إنَّ «نُبِئْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ، أَيُّ عَن زَيْدٍ»⁵⁶. أي إنَّ أصل نُبِئْتُ زَيْدًا هو نُبِئْتُ عن زيدٍ. فزيدٌ على رأي سيبويه منصوبٌ على نزع الخافض؛ أي على حذف حرف الجر.

ب- خطاب المبرد: «والأمرُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ نَبَأْتُ زَيْدًا مَعْنَاهُ أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَنُبِئْتُ زَيْدًا أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: نُبِئْتُ عَن زَيْدٍ قَائِمًا وَضَعَهُ مَوْضِعَ حَدَّثْتُ، فَمَبْنِيٌّ عَلَى ضَرْبَيْنِ لَا يُجْمَلُ الْكَلَامُ إِلَّا عَلَى وَجْهِهِ»⁵⁷.

من الواضح أنَّ "المبرد النحوي" في هذه المسألة يعارض رأي "سيبويه" في نزع الخافض من القول (نُبِئْتُ زَيْدًا)، لذا فهو يحمل المسألة على تأويلين لا ثالث لهما. فأما التأويل الأول فيحمل فيه الفعل (نَبَأْتُ) على معنى الفعل (أعلمت) في التعدية؛ إذ (أعلمت) من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين دون وساطة حرف جر⁵⁸. وأما التأويل الثاني فيحمل فيه الفعل (نَبَأْتُ) على معنى الفعل (حدّثت) في التعدية للمفعول الثاني بوساطة حرف جر؛ إذ الفعل (حدّثت) من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين إلى الأول بنفسها وإلى الآخر بوساطة حرف جر⁵⁹.

ج- نقد ابن ولاد: للرد على رأي "المبرد النحوي" يلجأ "ابن ولاد التميمي" إلى اعتماد آلية التأويل بالتضمنين؛ حيث يحمل الفعل (أنبات) على أفعال قريبة منه دلاليا، وتشاركه نفس الحقل الدلالي، ويمكن استظهار ذلك بالتمعن في قوله الآتي: «فَهَلْ حُدِّثْتُ وَأُخْبِرْتُ وَخَبَّرْتُ وَأُنْبِئْتُ وَأُعْلِمْتُ إِلَّا مُتَقَارِبُهُ الْمَعَانِي، وَإِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ قَدْ خَالَفَتْ بَيْنَ الْفَاعِلِهَا، وَعَدَّتْ بَعْضَهَا بِغَيْرِ حَرْفٍ وَبَعْضَهَا بِحَرْفٍ، وَكَيْفَمَا صَرَّفَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةَ، أَغْنِي نُبِئْتُ، فَلَا وَجْهَ لِلإِنْبَاءِ غَيْرَ الإِخْبَارِ وَالإِعْلَامِ»⁶⁰.

ويقول "ابن هشام الأنصاري": «وَأَيْمًا أَصْلُ هَذِهِ الْحَمْسَةِ [أُنْبَأَ وَنَبَأَ وَأُخْبِرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ] أَنْ تَتَعَدَّى لِأَنْتَيْنِ: إِلَى الْأَوَّلِ بِنَفْسِهَا وَإِلَى الثَّانِي بِ(الباء) أَوْ (عن) نَحْوُ: (قَالَ يَا أَدَمُ أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) [البقرة/33]. وَ(وَنَبِئْتُهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ) [الحجر/51]. وَقَدْ يُحْدَفُ الْحَرْفُ نَحْوُ: (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا) [التحریم/3]»⁶¹. والتقدير: (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا). ويقول "أبو سعيد السيرافي" في تبسيط هذا المعنى: «نُبِئْتُ زَيْدًا فَعَلَّ كَذَا وَكَذَا تَقْدِيرُهُ نُبِئْتُ عَنْ زَيْدٍ؛ لِأَنَّ نُبِئْتُ فِي مَعْنَى أُخْبِرْتُ، وَالْمُخْبِرُ يَفْتَضِي (عن) فِي الْمَعْنَى (...). وَلَمَّا قَالُوا نُبِئْتُ زَيْدًا عَلِمْنَا أَنَّ (عَنْ) مُقَدَّرَةٌ»⁶².

فإذا كان الأمر كذلك؛ فإن من وظائف الحمل على التضمنين إشراك فعلين في حكم نحوي واحد على سبيل التعدية أو اللزوم، «فقولك: نُبِئْتُ زَيْدًا يَفْعَلُ، وَ نُبِئْتُ عَنْ زَيْدٍ أَنَّهُ يَفْعَلُ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ اخْتَلَفَ اللَّفْظُ وَالتَّقْدِيرُ، وَكَذَلِكَ أُعْلِمْتُ عَنْ زَيْدٍ أَنَّهُ يَفْعَلُ، وَأُعْلِمْتُ زَيْدًا يَفْعَلُ»⁶³. وجاء في حاشية "الصَّبَّان" (ت 1206 هـ): «وَمَنْ أَحَقَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ بِأَعْلَمَ (...). إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ أَيُّ؛ تَضْمِينُهَا مَعْنَى أَعْلَمَ»⁶⁴. لذلك يقول "ابن ولاد التميمي": «فَإِنْ كَانَ دُحُولُ الْحَرْفِ مَعَ أَعْلَمْتُ يَجْعَلُ لَهَا وَجْهًا غَيْرَ وَجْهَهَا إِذَا تَعَدَّتْ بِغَيْرِ حَرْفٍ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي نُبِئْتُ، لِأَنَّهُ قَدْ رَعِمَ [أي المبرد النحوي] أَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُمَا وَاحِدًا فِي وَجْهَيْهِمَا؛ أَغْنِي فِي دُحُولِ الْحَرْفِ وَخُرُوجِهِ مِنْهُمَا فَكَذَلِكَ هُوَ فِي نُبِئْتُ فَلَا بَحْدَ لَهَا مَعْنَى غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ سَبِيؤُهُ»⁶⁵.

هذا، ولكي يُحْكَمَ "ابن ولاد" الناقد تأويله يستعين بعللة نظير التي تسوغ عملية الحمل وتبررها، ويمكن استنباط ذلك من خلال عرض عباراته الإحالية التالية: (لَأَنَّ الإِنْبَاءَ هُوَ الإِخْبَارُ مُتَقَارِبُهُ الْمَعَانِي، فَلَا وَجْهَ لِلإِنْبَاءِ غَيْرِ الإِخْبَارِ وَالإِعْلَامِ، وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى)، فأعلمت وأنبات وأخبرت وحدت هُنَّ نظائر في المعنى؛ أي بينهن قرابة معنوية. ولعل استنطاق المداخل المعجمية لتلك الأفعال كفيلاً بتوكيد هذه العلاقة؛ فقد جاء في المعجم الوسيط: «حَدَّثْتُ فَلَانًا الْحَدِيثَ وَحَدَّثْتُ بِهِ: حَبَّرَهُ. وَأُخْبِرُهُ بِكَذَا: أَنْبَأُهُ. وَأَعْلَمْتُ فَلَانًا الْحَبْرَ، وَأَعْلَمْتُهُ بِهِ: أَحْبَرْتُهُ بِهِ»⁶⁶.

4) تَعَاوُدُ آيَةِ التَّأْوِيلِ بِالحَمْلِ عَلَى المَعْنَى وَعِلَّةُ كَثْرَةِ الاستِعْمَالِ

يعد التأويل بالحمل على المعنى من أهم الإوابات التأويلية التي استخدمها النحاة في توجيهاتهم النحوية « لِرَأْبِ الصَّدْعِ بَيْنَ القَوَاعِدِ النَحْوِيَّةِ وَالتَّصْوَصِ اللُّغَوِيِّ، وَفِي هَذِهِ الوَسِيلَةِ يَقُومُ العُنْصُرُ الدَّلَالِيُّ بِعِلاجِ الكَثِيرِ مِنَ المَخَالَفاتِ اللُّغَوِيَّةِ المَنْطُوقَةِ»⁶⁷، وتحديدًا «مَعَ التَّصْوَصِ المَخَالَفَةِ لِقَوَاعِدِ التَّطَابُقِ»⁶⁸؛ «كَتَأْنِيثِ المَذَكَّرِ، وَتَذَكِيرِ المَوْثُوثِ، وَتَصَوُّرِ مَعْنَى الوَاحِدِ فِي الجَمَاعَةِ وَالجَمَاعَةِ فِي الوَاحِدِ، وَحَمْلِ الثَّانِي عَلَى لَفْظٍ قَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ الأَوَّلُ، أَصلاً ذَلِكَ اللَّفْظُ أَوْ فَرَعًا»⁶⁹.

لذلك فالحمل على المعنى: «هُوَ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ فِي مَعْنَى كَلَامٍ آخَرَ، فَيُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ المَعْنَى أَوْ يَكُونُ لِلْكَلِمَةِ مَعْنَى يُخَالِفُ لَفْظَهَا فَيُحْمَلُ الكَلَامُ عَلَى المَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ»⁷⁰. من ذلك ما «حَكَاهُ الأَصْمَعِيُّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ يَقُولُ: فُلَانٌ لَعُوبٌ جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَفَرَهَا فَمَلْتُ تَقُولُ جَاءَتْهُ كِتَابِي؟! فَقَالَ: نَعَمْ، أَلَيْسَ بِصَحِيحَةٍ؟»⁷¹، فالرجل اليمني في هذا الحوار حمل معنى الكتاب وهو مذكر على معنى الصحيفة وهي مؤنث، والقرينة الدالة على ذلك الفعل (جاءت)؛ إذ هو فعل يُسند في الأصل إلى اسم مؤنث مراعاةً لمعيار المطابقة بين صيغ التأنيث والتذكير وقد نصَّ الرجل اليمني على ذلك بقوله: أليس بصحيفة؟! بصحيفة!؟

وأما علة كثرة الاستعمال فهي «مِنَ العِلَلِ الكَثِيرَةِ التَّكْرَارِ فِي كُتُبِ النُّحَاةِ، وَبُعْلُونَ بِمَا بَعْضَ التَّعْمِيرَاتِ الَّتِي تَحْدُثُ فِي الكَلِمَةِ أَوْ التَّرْكِيبِ الَّذِي يَتَّبِعُ اسْتِعْمَالَهُ عِنْدَ العَرَبِ»⁷²؛ ذلك أنَّ «النُّحَاةَ كَانُوا عَلَى وَعْيٍ بِأَنَّ التَّرْكِيبَ اللُّغَوِيَّ حِينَ يَكْتُرُ اسْتِعْمَالُهُ يَدْخُلُهُ مِنَ التَّعْمِيرِ مَا لَا يَدْخُلُ عَيْرُهُ»⁷³.

هذا، وقد استخدم "ابن ولاد التميمي" آية الحمل على المعنى مع علة كثرة الاستعمال في رده على "المبرد النحوي"، فمن ذلك ما جاء في المسألة الثانية والثمانين، حيث وقع الخلاف في تأويل (إن) مكسورة الهمزة في قول الفرزدق:

أَتَعْضَبُ إِنْ أَدْنَا فُتَيْبَةَ حُرَّتَا *** جَهَارًا وَلمَّ تَعْضَبَ لِقَتْلِ إِبْنِ حَارِمِ

أ- خطاب سيبويه: «وَسَأَلْتُ الحَلِيلَ (ت 175 هـ) عَنِ قَوْلِهِ :

أَتَعْضَبُ إِنْ أَدْنَا فُتَيْبَةَ حُرَّتَا *** جَهَارًا وَلمَّ تَعْضَبَ لِقَتْلِ إِبْنِ حَارِمِ

فَقَالَ: هِيَ (إِنْ) لِأَنَّه يُفْبَحُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ أَنْ وَالفِعْلِ كَمَا فَبِحَ ذَلِكَ فِي كَيْ، فَلَمَّا فَبِحَ حَمْلَ عَلَى إِنْ لِأَنَّه قَدْ تَقَدَّمَ فِيهَا الأَسْمَاءُ عَلَى الأَفْعَالِ»⁷⁴.

إدًا، يذهب "الخليل" إلى عدم جواز فتح همزة (إن) في بيت الفرزدق لتقديم الاسم (أذنا) على الفعل الماضي (حزنا) لأنها موصولة بالفعل؛ فيقبح فيها الفصل حملا لها في حكم القبح على (كي) وهذا شرط من شروط أن المصدرية؛ «أَنَّهَا تَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ إِتِّصَالًا مُبَاشِرًا فَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بَعِيرٌ لَا النَّاقِيَّةُ، أَوْ الرَّائِدَةُ»⁷⁵، لذلك حملها على معنى (إن) الشرطية، ولم يخالف التلميذ شيخه في هذا التأويل⁷⁶.

ب- خطاب المبرد: «وَهَذَا حَطًّا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (إِنْ) لَمَّا لَمْ يَفْعَ، وَالشَّعْرُ قِيلَ بَعْدَ مَقْتَلِ قُتَيْبَةَ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ الْمُحَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَتَغَضَّبُ أَنَّهُ أَدْنَا قُتَيْبَةَ؛ أَي: لِأَنَّهُ»⁷⁷.

يتبين من خلال خطاب "المبرد النحوي" أنه يعتمد على كفاءته الموسوعية والثقافية حول أخبار أشعار العرب ومناسبات إنشادها؛ وكتابه الذخيرة (الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف) من دلائل ذلك؛ إلا أنه في هذه المسألة «تَوَهَّمُ أَنَّهُ إِذَا كَسَرَ (إِنْ) فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَدْنَاهُ مَحْزُورَتَيْنِ لِأَنَّ (إِنْ) تُوجِبُ الْإِسْتِقْبَالَ، وَقَدْ أَحَاطَ الْعِلْمُ أَنَّ الْفَرَزْدَقِي قَالَ هَذَا الشَّعْرَ بَعْدَ قَتْلِ قُتَيْبَةَ وَحَزُّ أَدْنِيهِ»⁷⁸؛ أي في الماضي. وهذا محل الإشكال؛ فهل يُجِبُّ بالمستقبل عما حصل في الماضي؟!

ج- نقد ابن ولاد: يدافع "ابن ولاد" عن رأي "الخليل" و"سيبويه"؛ إذ يذهب إلى أن (إن) الشرطية وإن كانت في أصلها الوضعي تدل على الحدث الذي سيقع مستقبلا؛ فإنه قد يُعَدَّلُ بها عن ذلك الأصل؛ «وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ؛ وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ الْمُسْتَقْبَلُ فِي مَوْضِعِ الْمَاضِي وَالْمَاضِي فِي مَوْضِعِ الْمُسْتَقْبَلِ»⁷⁹، وهذا لا يكون إلا بضرب من الحمل على المعنى؛ أي حمل معنى المستقبل على معنى الماضي، «فَمِنْ وَطَائِفِ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَقْبَلِيَّةِ التَّعْبِيرُ عَنْ حِكَايَةِ حَالِ الْمَاضِي الَّذِي قَدْ حَصَلَ»⁸⁰.

هذا، ويعلل "ابن ولاد" هذا النمط من الحمل والتأويل بعلّة كثرة الاستعمال، وقد أوما إليها بعبارة: (وهذا كثير في الكلام) أي؛ كثير الاستعمال، «وَالْحَقْلُ عَلَى الْمَعْنَى كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ»⁸¹ بل «هُوَ أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ مِنْ أَنْ يُحْصَى»⁸². وقد قال الأصوليون من النحاة تحت قاعدتي العدول والكثرة: «كَثْرَةُ الْإِسْتِعْمَالِ تُجَيِّزُ الْخُرُوجَ عَنِ الْأَصْلِ»⁸³. فإذا كان أصل إن الشرطية الدلالة على المستقبل فإن كثرة الاستعمال تبيح العدول عن هذا الأصل، فتدل على الماضي ترخّصًا بالحمل على المعنى.

وحمل معنى المستقبل على معنى الماضي من أسرار العربية، فقد جاء في (فقه اللغة وسرّ العربية) تحت فصل في الفعل يأتي بلفظ الماضي وهو مستقبل، ولفظ المستقبل وهو ماضٍ تصديق ذلك: «وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ فِي ذِكْرِ الْمَاضِي بِلَفْظِ الْمُسْتَقْبَلِ (فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ) [البقرة/91] أي؛ لِمَ قَتَلْتُمْ؟، وَقَالَ تَعَالَى: (وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ) [البقرة/102] أي؛ مَا تَلَّتْ»⁸⁴. ومنه رأى "ابن ولاد التميمي" أن

هذا الأسلوب من الحمل والتأويل «جائز في الكلام وفي كتاب الله جلَّ وعزَّ، وهو حسنٌ غيرٌ مُمتنعٍ»⁸⁵.
فمن الكلام المنظوم قول الشاعر (ربيع بن دؤاب الأسدي):

«إِنْ يَفْتُلُوكَ فَقَدْ هَتَكَتَ حِجَابَهُمْ *** بِعَيْنِنَا بِنَ الْحَارِثِ بِنِ شَهَابِ

فَقَالَ : إِنْ يَفْتُلُوكَ، وَقَدْ قُتِلَ»⁸⁶. أي؛ في الماضي.

ومن التنزيل الحكيم يستشهد "ابن ولاد التميمي" بقوله تعالى: (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ) [المنافقون/1]،
«فإذا تدل على الاستقبال وقد وضعت في موضع الماضي»⁸⁷.

فهذا "التعاضد" بين آلية التأويل بالحمل على المعنى وعلّة كثرة الاستعمال استطاع "ابن ولاد"
الدفاع عن رأي "سيبويه" وشيخه "الخليل"، ودحض رأي "المبرد النحوي"، وهذا الأخير بدأ أنّه لم يستقر
كلام العرب استقراء كافيا؛ فلو أنّه أمعن النظر في منثورها، ودقق في منظومها لما خطأهما⁸⁸.
وممّا دَرَسَ من القول يمكن الخلوص إلى ما يلي:

- أوضح البحث مفهوم التعاضد بين آليات التأويل ومقومات التعليل؛ إذ تمثل في التّقوي والتعاون
القائمين بينهما في نقد الخطاب النحوي.
- أثبت البحث أنّ "ابن ولاد التميمي" كان يمارس نشاطا نقديا نحويا في كتابه "الانتصار" مركّزا
على التوليف بين آليات التأويل ومقومات التعليل.
- بيّن البحث فعالية التعاضد بين آليات التأويل ومقومات التعليل في نقد ودحض آراء "المبرد
النحوي".
- توصل البحث إلى أنّ "ابن ولاد التميمي" في ممارسته النقدية كان لا يكتفي بتأويل خطاب
"سيبويه" فحسب؛ بل كان يؤوّل رأيه، وشاهده، ومثاله.
- أشار البحث إلى أنّ كتاب "الانتصار" يضمُّ معظم آليات التأويل ومقومات التعليل، وهذا إيماء
القصْد منه حتّى الباحثين واستقطاب اهتماماتهم اللسانية المختلفة لدراسة تلك المدونة التراثية بما يركّز
موضوع البحث ويثبته.

هوامش:

¹ - ينظر: أحمد بن فارس: مقاييس اللغة، (تح): أنس مُجد الشامي، دار الحديث (القاهرة)، دط، 1429 هـ-2008م،
ص683.

- ² - ابن منظور: لسان العرب، (تح): عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف (القاهرة)، دط، ج33 ص2983.
- ³ - أحمد بن فارس: مقاييس اللغة، ص683.
- ⁴ - مُجَدِّد الرازي فخر الدين: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، (دت)، دار الفكر (بيروت)، ط1، 1401هـ/1481م، ج24، ص249.
- ⁵ - مُجَدِّد علي الصَّابُونِي: مختصر تفسير ابن كثير، دار الفكر (بيروت)، ط7، 1402هـ/1981م، ج3، ص13.
- ⁶ - عبد الفتاح أحمد الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد (الرياض)، دط، 1984م، ج1 ص17.
- ⁷ - مُجَدِّد عيد: أصول النحو العربي (في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث)، دار عالم الكتب (القاهرة)، ط4، 1410هـ/1989م، ص157.
- ⁸ - حسن خميس الملوخ: التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق (عمان)، ط1، 2002م، ص209.
- ⁹ - ينظر: علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب (القاهرة)، ط1، 2007م، ص247-252.
- ¹⁰ - ينظر: عبد الفتاح أحمد الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد (الرياض)، ط1 1404هـ/1984م، ج2، ص1165.
- ¹¹ - ينظر: تمام حسان: الأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر الغوي عند العرب)، دار عالم الكتب (القاهرة) دط، 1420هـ/2000م، ص216.
- ¹² - مُجَدِّد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي (الدار البيضاء)، ط2، دت، ص108.
- ¹³ - ينظر: المرجع نفسه: ص114.
- ¹⁴ - ينظر: جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، (تح): عبد الحكيم عطية، دار البيروني (دمشق) ط2، 1427هـ/2006م، ص98.
- ¹⁵ - ينظر: علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص255. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنَّ الباحث أثناء بحثه سيصادف في كتب النحاة القدامى تداخلا وتباينا واضحين بين مصطلح الحذف وعدة مصطلحات أخرى، مثل: التقدير والانتساع والإضمار، والاختصار، والاقتران. ولا يملك هذا البحث مساحة ملائمة لبسط الموضوع ومناقشته.
- ¹⁶ - أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، (تح): مُجَدِّد علي النجار، المكتبة التوفيقية (القاهرة)، ط1، 2015م، ج2، ص348.
- ¹⁷ - ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (تح): مُجَدِّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (بيروت)، دط، 1411هـ/1991م، ج2، ص692.
- ¹⁸ - ينظر: تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب (القاهرة)، ط1، 1427هـ/2006م، ج2 ص218.
- ¹⁹ - حسام أحمد قاسم: الأسس المنهجية للنحو العربي (دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم)، دار الآفاق العربية (القاهرة)، 1428هـ/2007م، ط1، ص397.

- ²⁰ - سيويوه: الكتاب، (تح): عبد السلام مُجد هارون، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط3، 1408هـ/1988م ج1، ص363.
- ²¹ - ابن ولأد التميمي: الانتصار لسيويوه على المبرد، (تح): زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط1، 1416هـ/1996م، ص105.
- ²² - فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار الفكر (عمان)، ط1، 1420هـ/2000م، ج1، ص193.
- ²³ - ينظر: ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيويوه على المبرد، ص106.
- ²⁴ - المصدر نفسه: ص106.
- ²⁵ - المصدر نفسه: ص106.
- ²⁶ - أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيويوه، (تح): أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط1، 2008م، ج2، ص253.
- ²⁷ - ابن ولأد التميمي: الانتصار لسيويوه على المبرد، ص106.
- ²⁸ - أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، ج2، ص471.
- ²⁹ - المبرد النحوي: المقتضب، (تح): عبد الخالق عضيمة، دار إحياء التراث العربي (القاهرة)، ط3 1415هـ/1994م، ج3، ص254.
- ³⁰ - المصدر نفسه: ج2، ص386.
- ³¹ - ابن ولأد التميمي: الانتصار لسيويوه على المبرد، ص106.
- ³² - ينظر: علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص289.
- ³³ - حسين رفعت حسين: الموقعية في النحو العربي (دراسة سياقية)، دار عالم الكتب (القاهرة) 1426هـ/2005م، ص21.
- ³⁴ - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة (الدار البيضاء)، دط، 1994م، ص207.
- ³⁵ - المرجع نفسه: ص207.
- ³⁶ - عبد الفتاح أحمد الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج1، ص23.
- ³⁷ - المرجع نفسه: ج2، ص1165.
- ³⁸ - ينظر: أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (تح): مُجد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع (القاهرة)، دط، 2000م، ج2، ص324.
- ³⁹ - سيويوه: الكتاب، ج1، ص205.
- ⁴⁰ - المبرد النحوي: المقتضب، ج3، ص36.
- ⁴¹ - ينظر: ابن ولأد التميمي: الانتصار لسيويوه على المبرد، ص86.
- ⁴² - المصدر نفسه: ص86.

- 43- أبو بكر بن السراج: الأصول في النحو، (تح): عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط3 1471هـ/1996م، ج1، ص222
- 44- ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص178.
- 45- سعيد حسين مجري: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة)، ط1 1410هـ/1989م، ص178، 179.
- 46- ينظر: حسين رفعت حسين: الموقعية النحو العربي، ص102.
- 47- أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، ج2، ص408.
- 48- ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، (دت)، دار المنيرية (مصر)، دط، دت، ج2، ص74.
- 49- أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص326.
- 50- أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج2، ص79.
- 51- المصدر نفسه: ج2، ص79.
- 52- أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، ج2، ص327.
- 53- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص791.
- 54- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف (بيروت)، ط3، دت، ج2، ص467.
- 55- ينظر: جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص88، 89.
- 56- ابن ولّاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص106.
- 57- المصدر نفسه: ص106.
- 58- ينظر: ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (تح): يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر (بيروت)، ط1، 1424هـ/2003م، ص496.
- 59- ينظر: المصدر نفسه، ص496.
- 60- ابن ولّاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص106.
- 61- ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص496.
- 62- أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص278.
- 63- ابن ولّاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص106.
- 64- محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (تح): عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية (بيروت)، دط، دت، ج2، ص61.
- 65- ابن ولّاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص51.
- 66- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية (القاهرة)، ط4، 2004م، ص189-244-654.

- ⁶⁷ - مُجَّد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، (مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي)، دار الشروق (القاهرة)، ط1، 2000م، ص152.
- ⁶⁸ - علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص300.
- ⁶⁹ - أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص: ج2، ص435.
- ⁷⁰ - علي عبد الله حسين العنبيكي: الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السني (العراق)، ط1، 1433هـ/2012م، ص115.
- ⁷¹ - أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص: ج2، ص440.
- ⁷² - حسام أحمد قاسم: الأسس المنهجية للنحو العربي (دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم)، دار الآفاق العربية (القاهرة)، ط1، 1428هـ/2007م، ص385.
- ⁷³ - مُجَّد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص115.
- ⁷⁴ - ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص194.
- ⁷⁵ - عباس حسن: النحو الوائى، ج4، ص220.
- ⁷⁶ - الأعلام الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، (تح): رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (المغرب)، دط، 1420هـ/1999م، ج1، ص412.
- ⁷⁷ - ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص194.
- ⁷⁸ - الأعلام الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج1، ص413.
- ⁷⁹ - ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص194.
- ⁸⁰ - علي جابر المنصوري: الدلالة الزمنية في الجملة الفعلية، الدار العلمية (عمان)، ط1، 2002م، ص82.
- ⁸¹ - أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص68.
- ⁸² - المصدر نفسه: ج2، ص283.
- ⁸³ - تمام حسان: الأصول، ص193-195.
- ⁸⁴ - أبو منصور الثعالبي: فقه اللغة وسرُّ العربية، (دتح): دار ابن الجوزي (القاهرة)، ط1، 1436هـ/2015م، ص246.
- ⁸⁵ - ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص195.
- ⁸⁶ - الأعلام الشنتمري: تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، (تح): زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط2، 1415هـ/1994م، ص444.
- ⁸⁷ - ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص194.
- ⁸⁸ - ينظر: المصدر نفسه، ص34.